

## علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة

رابح لونييسي (\*)

جامعة وهران - الجزائر.

يرى أغلب الباحثين والمتتبعين لشؤون الجزائر السياسية، خاصة أثناء الأزمة التي عرفتها في التسعينيات من القرن العشرين، أن للمؤسسة العسكرية الدور الرئيسي في صناعة القرار الجزائري، وأنها كانت تتدخل بشكل كبير في الحقل السياسي. ولا يتحفظ الكثير من هؤلاء المتتبعين على وصف النظام الجزائري بالعسكري، بالرغم من أن قادة الجيش الجزائري قلما يدلون بتصريحات ذات طابع سياسي، أو نلاحظ أنهم فعلاً هم أصحاب القرار، بل يمكن لنا القول إن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة صامتة، إلا أن الكثير من أصحاب هذا الطرح يتحدثون عن صناع القرار في الجزائر، ويقولون بوجود سلطة فعلية تتحكم في الواجهة السياسية، إشارة منهم إلى المؤسسة العسكرية، بدون أن يستطيع أي منهم أن يحدد بدقة في ما تتمثل هذه السلطة الفعلية، فهل هي كل القادة الكبار في الجيش؟ أم هي قيادة الأركان؟ أم هي مؤسسة الأمن العسكري، أي مديرية الاستعلامات والأمن؟ لكن علينا أن نشير إلى أن البعض يقصدون هذه المؤسسة الأخيرة، أي مديرية الاستعلامات والأمن، أو ما كانت تسمى في فترة ما بجهاز الأمن العسكري. ويقول هؤلاء إن هذا الجهاز شبيه بتنظيم سياسي متغلغل داخل الأحزاب ومختلف مؤسسات الدولة، وفي وسائل الإعلام، وهو الذي يوجه كل هذه المؤسسات. ويأتي على رأس أصحاب هذا الطرح حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي يقوده الزعيم التاريخي حسين آيت أحمد، ويدعمه في ذلك بعض المثقفين والباحثين، ونجد على رأسهم عالم الاجتماع السياسي عدي الهواري<sup>(١)</sup>.

إن عدم التحديد الدقيق لهوية هؤلاء العسكريين الذين يشكلون السلطة الفعلية، أو بعبارة أخرى الذين يحكمون وراء الستار، قد أدى إلى زرع نوع من الغموض حول قوة خفية

lounici.rabah2008@yahoo.fr.

(\*) البريد الإلكتروني:

(١) انظر: Abdelkader Yefsah, *La Question du pouvoir en Alger* (Alger: ENAP, 1990); William Zartman, «L'Armée dans la politique Algérienne», dans: *Annuaire de l'Afrique du nord* (Paris: CNRS, 1967); Hocine Ait Ahmed, *L'Afrique Méditerranéenne* (Alger: Bouchène, 1991), and Addi L'Houari, «L'Armée: La Nation et l'état en Algérie», *Revue Confluences méditerranée*, no. 29 (printemps 1999), pp. 39-46.

تحكم الجزائر، وتتشكّل من قوى عسكرية لا نعلم من هي بالضبط. ويشبه هذا الأمر تقريباً الأطروحة نفسها التي تتردّد كثيراً في عدد من البلدان، ومنها الجزائر، إذ يتم تحميل قوى الاستعمار والإمبريالية مسؤولية الفشل والعجز الداخلي في تحقيق العدالة والتنمية في فترة من الفترات. أفلا يمكن لنا أن نفسر هذا التضخيم المهول لدور الجيش في الحقل السياسي الجزائري بأنه محاولة من سياسيين فاشلين لتحميل فشلهم هذا للجيش بعدما اهتمت أسطوانة الإمبريالية والاستعمار؟، ثم أفلا يمكن أن يقول البعض إن هذا التهويل يعود إلى محاولات قوى خارجية، تعمل من أجل إضعاف الجزائر، فكان عليها أن تضعف المؤسسة العسكرية الجزائرية، بصفتها المؤسسة الأكثر تنظيماً وانضباطاً؟. ويمكن لأصحاب هذا الرأي الدفاع عن طرحهم بالقول إن المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الوحيدة التي بقيت صامدة بعدما انهارت أغلب مؤسسات الدولة الجزائرية في بداية التسعينيات، وأن المؤسسة العسكرية في الجزائر تشكّل العمود الفقري للدولة الوطنية الجزائرية، والحجر الأساس الذي تركز عليه هذه الدولة، وأن أي سقوط أو إضعاف لهذا العمود معناه انهيار هذه الدولة.

يدفعنا هذا كله إلى طرح سؤال محدّد: لماذا اكتسبت المؤسسة العسكرية في الجزائر المعاصرة هذا الدور؟ فهل يعود ذلك إلى ضعف المؤسسات السياسية والسياسيين؟. فإن كان كذلك، فما هي أسباب ضعف هؤلاء السياسيين أمام العسكريين؟، فهل يعود إلى طغيان المؤسسة العسكرية أم إلى أسباب تاريخية؟. وللإجابة عن ذلك، نتتبّع جذور وظروف نشأة الدولة الوطنية في الجزائر، مع تحليل دور كل من العسكريين والسياسيين في هذه النشأة والعلاقة بينهما، لكن قبل ذلك كله سنتطرق إلى السند الذي يعتد به القائلون إن المؤسسة العسكرية هي صاحبة القرار في الجزائر، كي نعرف إلى أي مدى يصحّ هذا الطرح؟.

## أولاً: دور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي في الجزائر

لا تختلف الجزائر عن باقي دول العالم، بما فيها الدول الغربية، في إعطاء دور للجيش في صناعة القرار، وبشكل أخص مؤسسات الأمن والمخابرات، فلا يمكن أن ينفي أيّ كان التأثير الذي تؤدّيه المخابرات المركزية الأمريكية في صناعة القرار الأمريكي، إلى جانب عناصر أخرى طبعاً، وعلى رأسها مختلف اللوبيات، ومنها اللوبيات المالية. لكننا لا نجد أحداً يؤاخذ الأمريكيين على ذلك، ومن السهل علينا أن نفسر ذلك بتحكّم الغرب في صناعة الرأي العام، وقدرة إعلامه على توجيه الاهتمام إلى قضايا معيّنة دون أخرى، وانسياقنا نحن وراء ذلك بدون شعور منا في الكثير من الأحيان. وما نريد قوله من خلال ذلك هو أن للجيش بشكل عام، والمخابرات بشكل خاص، تأثيراً في صناعة قرارات دول العالم كلها، إلا أن نسبة وشكل هذا الدور يختلف من دولة إلى أخرى. ويعود ذلك في غالب الأحيان إلى ظروف نشأة تلك الدول وعمرها الزمني، لأنه عادة ما تحتكر القرار العناصر

أو القوى التي كانت وراء ميلاد الدولة ونظامها، خاصة في السنوات الأولى لقيام ذلك النظام. لكن مرور الزمن، تبدأ قوى أخرى في الظهور والبروز، فينمو دور هذه القوى الجديدة في التأثير في صناعة القرار، وهو ما ينطبق على جزائر اليوم مقارنة بفترة الستينيات أو السبعينيات.

لقد برزت اليوم قوى سياسية واجتماعية واقتصادية، وحتى ثقافية، تؤدي دوراً مهماً في صناعة القرار الجزائري، إلى جانب المؤسسة العسكرية التي بدأ تأثيرها يتراجع بانسحاب وتقاعد القيادات العسكرية التي شاركت في الثورة التحريرية. وصعود قيادات شابة خريجة المدارس العسكرية الجزائرية بعد استرجاع الاستقلال، التي هي بعيدة نوعاً ما عن الحقل السياسي، وتتميز بالاحترافية، فهي تشبه في ذلك القيادات العسكرية في الدول الديمقراطية. وهو ما يثبت طرحنا القائل إنه كلما امتد العمر الزمني للدولة، يتم تراجع تأثير القوى التي كانت وراء نشأة الدولة ونظامها، بل يمكن لنا أن نذهب أبعد من ذلك، بالنسبة إلى الجزائر، وهو أن تدخل مؤسسة الجيش في إيقاف المسار الانتخابي عام ١٩٩٢ مثلاً، لم يكن نتيجة تأثير القيادات العسكرية فقط بقدر ما كان أيضاً تحت تأثير قوى سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، كانت تخشى تهديد الإسلاميين لمصالحها. لكننا لا ننفي ارتباط هذه المصالح بمصالح بعض القيادات العسكرية، التي تشكل حتى هي قوى اجتماعية واقتصادية، يمكن أن يهدد الإسلاميون مصالحها. وهذا ليس معناه، أنها لم تضع في حسابها العنصر الرئيسي، وهو الحفاظ على الدولة الجزائرية ووحدةها، بفعل الانقسام الأيديولوجي الحاد الذي وقعت فيه الجزائر، وبروز بوادر حرب أهلية بإمكانها أن تمتد إلى داخل المؤسسة العسكرية التي ينتمي عناصرها إلى عامة الشعب الجزائري، وهي تتأثر بما يحدث في صفوف الشعب، إلا أن هذه العناصر العسكرية تتميز من عامة الشعب، بانضباطها الكبير، وشعورها بمسؤولية الحفاظ على وحدة وانسجام الدولة والأمة<sup>(٢)</sup>.

إن طرحنا هذا ليس معناه أننا ننفي تدخل المؤسسة العسكرية في الحقل السياسي الجزائري، بل نحاول فقط التخفيف من التهويل والتضخيم الإعلامي لهذا التدخل، ونضعه في إطاره الطبيعي المرتبط بظروف نشأة الدولة الوطنية الجزائرية وتطورها. ونشير إلى أن هناك العديد من الشواهد في جزائر الاستقلال يمكن أن يستند إليها المبالغون في هذا التدخل، ومنها مثلاً القول إن وصول بن بله إلى الحكم عام ١٩٦٢ ما كان ليتم لولا تحالفه مع جيش الحدود وقيادة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين<sup>(٣)</sup>.

(٢) انظر اعترافات الجنرال خالد نزار في: Khaled Nezzar, *Mémoires du Général* (Alger: Edition Chihab, 1999).

(٣) Benyoucef Benkhedda, *L'Algérie à l'indépendance: La Crise de 1962* (Alger: Dahlab, 1997); Ali Haroune, *L'Eté de la discorde-Algerie1962* (Alger: Casbah éditions, 2000), et Mohammed Harbi, *Le F.L.N. mirage et réalité: Des Origines a la prise du pouvoir, 1945-1962* (Alger: Naqd Enaled, 1993), pp. 333-368.

وحتى انقلاب هذا الأخير على بن بله عام ١٩٦٥، كان سببه الرئيسي هو محاولة بن بله إنشاء مليشيات عسكرية تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني، بالإضافة إلى مخابرات تابعة له، مقابل سعيه إلى إضعاف مؤسسة الجيش بقيادة بومدين التي أصبحت تتحكم في الرئيس<sup>(٤)</sup>.

لقد توطّد الحكم العسكري أكثر في عهد بومدين، وتحوّل السياسيون إلى مجرد موظفين لدى العسكريين. ولعل الاستقرار الذي عرفته الجزائر في هذه الفترة، يعود أساساً إلى أن بومدين جمع بين السلطتين العسكرية والسياسية وركّزهما في يده، فاختفى بذلك الصراع بين العسكريين والسياسيين<sup>(٥)</sup>، وخاصة أن بومدين قد جمّد جهاز جبهة التحرير الوطني كلياً، وحوّله إلى مجرد بوق يروّج لسياساته، ليسبغ عليها الشرعية. فقد عبّر المؤرخ محمد حربي أحسن تعبير عن ذلك عندما قال: «إن بومدين قد حوّل الحزب إلى باخرة راسية لا يجب لها أن تتحرك، كما لا يجب عليها أن تفرق»<sup>(٦)</sup>. وتفاقم في هذه الفترة ضعف السياسيين مقارنة بالعسكريين، مما كان له تأثير كبير في كفاءة الممارسة السياسية، وترسّخت في السياسي ذهنية انتظار إشارة العسكري، مما أثر سلباً في ما بعد في العمل السياسي كله في الجزائر.

عندما توفّي الرئيس هواري بومدين عام ١٩٧٨ تدخل الجيش بتعيين الرئيس الشاذلي بن جديد، وإبعاد كلّ من محمد الصالح يحيايوي وعبد العزيز بوتفليقة، المرشحين القويين لخلافة الرئيس بومدين. وقد أدى المقدم قاصدي مرباح، المسؤول الأول عن جهاز الأمن العسكري، أي جهاز المخابرات، الدور الرئيسي في هذا التعيين<sup>(٧)</sup>. لكن في الوقت نفسه، تزايدت قوة حزب جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمرها الرابع، إذ كان من المفروض أن يكون هو صاحب القرار في تعيين الرئيس، لكن أمام قوة نفوذ الجيش تحوّل هذا الحزب الوحيد في البلاد إلى مجرد مُرَكَّب لمن عيّنه الجيش. لكن رغم ذلك أصبح الحزب قوياً، فعرفت الجزائر في بداية الثمانينيات صراعاً خفياً بين مؤسسة الجيش والحزب الذي كان على رأسه الرجل القوي محمد الصالح يحيايوي. وانتهى هذا الصراع بانقضاء الجيش مرة أخرى على الحزب الذي أراد أن يستقلّ ويصبح له دور في صناعة القرار، فتّم إحداث تغيير في قانونه الأساسي بمناورة من العسكريين، إذ تم تخويل الأمين العام للحزب، وهو في الوقت نفسه رئيس الجمهورية، صلاحيات واسعة، إن

(٤) انظر حوارات بومدين في: لطفي الخولي، عن الثورة، في الثورة وبالثورة: حوار مع بومدين (قسنطينة: منشورات حزب التجمع العربي البومديني الإسلامي، ١٩٩٩)، ص ٦٦، و. Nezzar, Ibid., p. 96.  
(٥) رابع لوني، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين (الجزائر: دار المعرفة، ١٩٩٩)، ص ١٠٧ - ١٥٠.

(٦) Mohammed Harbi, *L'Algérie et son destin-croyants ou citoyens* (Alger: Médias Associés, 1994), (٦) p. 184.

Nezzar, *Mémoires du Général*, pp. 130-131.

(٧)

لم نقل السلطة المطلقة على الحزب، وبذلك عاد الجيش إلى التحكّم من جديد في جهاز الحزب بواسطة الرئيس بن جديد الذي عيّنه الجيش<sup>(٨)</sup>.

ويبدو لنا في الظاهر أثناء فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد أن هذا الأخير كان يتحكّم فعلاً في المؤسسة العسكرية في الثمانينيات، بل يمكن للبعض القول إن بن جديد أبعد الجيش على الأقل ظاهرياً عن التأثير الكبير في صناعة القرار آنذاك، ولم يعد الجيش إلى الساحة وبقوة إلا أثناء الأزمة التي دخلت فيها الجزائر بعد أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨. وكان هذا التدخل يتزايد كلما اشتدت الأزمة العامة في البلاد، وقد بلغ أوجه في نهاية عام ١٩٩١، وذلك بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي جرت يوم ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. لقد كان للجيش دور رئيسي في إيقاف المسار الانتخابي، والمجيء بمحمد بوضياف إلى سدة الحكم، فأصبحت قيادة المؤسسة العسكرية هي التي تصنع الحكّام، إلى درجة أن رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام صرّح علانية بذلك في إحدى خطبه، وكان ذلك في لحظة غضب على بعض اللوبيات الاقتصادية والإعلامية التي اعتبرته أنه أصبح يهدد مصالحها وأخذت تطالبه بالاستقالة، فقال بصريح العبارة إن الجيش هو الذي أتى به، وأنه باق، إلا إذا أراد الجيش غير ذلك، فكان هذا الاعتراف أحد أسباب إقالته في ما بعد.

ونعتقد أن تدخل الجيش في هذه الفترة يعود إلى الظروف الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر، وللدور الكبير الذي أنيط بالجيش في محاربة الإرهاب والحفاظ على كيان الدولة. ويبدو لنا أن هذا الأمر كان طبيعياً في ظروف كهذه، وهو الأمر نفسه الذي يمكن أن يقع لأية دولة مهما كانت قوتها، فمثلاً ألم يكن للجيش الفرنسي الكلمة الأخيرة أثناء حربه في الجزائر؟، أفلم يأت الجيش الفرنسي بديغول إلى الحكم عام ١٩٥٨، وأصبح يتدخل في كل صغيرة وكبيرة، ويعرقل سياسات ديغول عندما أراد أن يخرج عن طوعهم وتنفيذ المهمة التي كلّفه بها. لكن، ولحسن حظ فرنسا، أن ديغول كان ذكياً ومناوراً، فاستطاع أن يعيد الجيش إلى الثكنات، ليتكفّل فقط بوظيفته العسكرية المنوطة به<sup>(٩)</sup>، بل يمكن لنا القول إن الجزائر كانت أفضل من فرنسا في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين في هذا المجال، فبمجرد انخفاض وتيرة الإرهاب في الجزائر منذ نهاية التسعينيات، لم يعد الجيش يتدخل بشكل كبير في الشؤون السياسية، رغم مبالغة البعض في هذا التدخل، بل بدأ الجيش بالشروع في الاحترافية، والابتعاد قدر الإمكان عن السياسة، لأنه اكتوى بنار التسعينيات التي دفع فيها

(٨) علي بن محمد، *جبهة التحرير بعد بومدين: حقائق ووثائق* (الجزائر: دار الأمة، ١٩٨٨)، ص ٢٥٣، وYahia Rahal, *Histoires de Pouvoir: Un Général témoigne* (Alger: Casbah édition, 1997), p. 72.

(٩) انظر: Claude Paillat, *Dossier Secret de l'Algérie: 13 mai 1958-28 avril 1961* (Paris: Le Livre Contemporain, 1961), and Paul Marie de la Gorce, *La République et son armée* (Paris: Fayard, 1963).

ثمناً باهظاً في عدة مجالات، بداية من الخسارة في الأرواح، والاشتغال بمكافحة الإرهاب، بدل تطوير قدراته القتالية على خوض الحروب الكلاسيكية، فقد أصبح الجيش اليوم يتدارك التأثيرات السلبية لهذه السنوات الحمراء.

يتبين لنا مما سبق أنه كان للمؤسسة العسكرية في الجزائر تأثير كبير في الحقل السياسي في العقدين الأولين من عمر الدولة، ثم تراجع هذا التأثير نسبياً، ليعود بقوة أثناء فترة التسعينيات لأسباب خاصة أشرنا إليها سابقاً، ليبدأ في العودة من جديد إلى مهامه الأصلية أو الدستورية، بل الدخول في الاحترافية، وترك السياسة للسياسيين، مثل كل البلدان الديمقراطية في العالم. ويمكن لنا القول اليوم إن لأصحاب المال اليوم التأثير الأكبر في صناعة سياسة البلاد، ولا نستبعد أن تصبح القوة المالية في الجزائر هي القوة الرئيسية في صناعة الرؤساء في المستقبل. أما المؤسسة العسكرية، فلم يبق لها إلا دورها الطبيعي، بصفتها مؤسسة من مؤسسات الدولة، وكلما قويت المؤسسات السياسية عادت المؤسسة العسكرية إلى طبيعتها، ويحدث العكس في حالة ضعف هذه المؤسسات.

بعد تطرقنا إلى كل هذه المراحل التي مرت بها المؤسسة العسكرية في الحقل السياسي، يجب علينا الآن أن نفسّر لماذا كان لها دور كبير في العقود الأولى من عمر الدولة؟ ولماذا توكل إليها دائماً مهمة إنقاذ الدولة والحفاظ عليها؟.

وما دمنا قد سبق لنا أن ربطنا ذلك بالظروف التاريخية لنشأة الدولة، فما علينا إلا العودة إلى دور الجيش في هذه النشأة وعلاقته بالسياسيين، وبعبارة أخرى العودة إلى الجذور التاريخية لتفسير ظاهرة دور المؤسسة العسكرية في الحقل السياسي وصناعة القرار السياسي الجزائري.

## ثانياً: الجذور التاريخية للظاهرة العسكرية في الجزائر

إذا عدنا إلى الجذور التاريخية البعيدة جداً لتفسير هذه الظاهرة، فيمكننا القول إن التاريخ الإسلامي عرف ظاهرة تحكّم الجيش في القرار السياسي منذ أن تم إبعاد الفقهاء عن بلاط الخلفاء لصالح أصحاب السيف، بل أكثر من ذلك، فقد تزايد نفوذ الجيش في دولة الخلافة منذ عهد الخليفة العباسي المعتصم الذي استعان بالجند التركي للحفاظ على خلافته، والذي أصبح له القرار الأخير شيئاً فشيئاً. أما بالنسبة إلى بلاد المغرب، فقد عرفت ظاهرة إنشاء البدو للدول بالاعتماد على قوتهم العسكرية، كما حلّلها ابن خلدون، وعادة ما يلجأ الحاکم إلى مرتزقة في مرحلة ضعف الدولة، فيتحكّمون في شؤونها. كما عرفت الجزائر في العهد العثماني تحكّم الجيش في النظام السياسي، فكان الإنكشاريون هم وراء تعيين الأغوات، حتى سادت الفوضى، ثم استولت بعدهم الأميرية أو رياس البحر على النفوذ، فأصبحوا وراء تعيين الدايات.

وإن كانت هذه الظاهرة بعيدة الجذور بالنسبة إلينا، إلا أننا نكتفي بالجذور القريبة

التي تمتد إلى عهد المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي للجزائر، وتناول هذه الجذور على مرحلتين: الأولى تتمثل في مرحلة ما قبل اندلاع الثورة المسلحة، والثانية أثناءها.

## ١ - العلاقة بين العسكري والسياسي قبل اندلاع الثورة المسلحة

قد يستغرب البعض إذا قلنا إنه يوجد عسكري وسياسي في الفترة ما قبل اندلاع الثورة المسلحة عام ١٩٥٤، وكى نوضح ذلك، نقول إن الجزائر عرفت مباشرة بعد الاحتلال عام ١٨٣٠ مقاومات عسكرية ضد الفرنسيين، ومنها مقاومة الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري، ومقاومات كل من لالا فاطمة نسومر والحاج المقراني والشيخ الحداد في منطقة القبائل، وأحمد باي في الشرق الجزائري، والشيخ بوعمامة في الجنوب الغربي، والشيخ أمود عند الطوارق، وغيرها من المقاومات. وقد فشلت هذه المقاومات العسكرية كلها في تحرير البلاد من المحتل، مما أدى إلى اقتناع الكثير من الجزائريين في نهاية القرن التاسع عشر بأنه من الصعب جداً تحرير البلاد بالأساليب العسكرية، فشرعوا في التفكير في مقاومة ثقافية وأساليب سياسية من أجل القضاء على النظام الاستعماري. ويمكن لنا القول إنه في بدايات القرن العشرين ترسّخ في الأذهان فشل العسكريين في تحرير البلاد، فعاد القرار من جديد إلى السياسيين الذين بدأوا بإنشاء التنظيمات السياسية، فظهر ما يعرف تاريخياً بالنخب التي شرعت في الكفاح السياسي.

وعلى أن نسجل هذه الملاحظة المهمة جداً، لأنها ستفسر لنا العديد من الأمور حول العلاقة بين العسكري والسياسي في الجزائر أثناء الثورة المسلحة. وتتمثل هذه الملاحظة في أن المقاومة العسكرية في القرن التاسع عشر كانت ريفية إلى درجة أن أطلق عليها البعض ثورات الفلاحين، كما فعل مصطفى لشرف، على سبيل المثال لا الحصر<sup>(١٠)</sup>.

أما المقاومة السياسية، فقد ظهرت في المدن على يد البرجوازية المدنية، ولم تكن راديكالية في مطالبها، أي استندت إلى العمل المحلي والتدريجي. أما سكان الأرياف، فقد انغلقتوا على أنفسهم رافضين كل ما يأتيهم من أوروبا أو حتى من السياسيين في المدن الذين اعتبروهم متأوربين، وبعبارة أخرى دخل الريف في مقاومة ثقافية سلبية ضد المستعمر.

لكن في الفترة نفسها، وبسبب عدة أزمات، عرفت الجزائر هجرات ريفية إلى المدن، كانت أهمها هي الهجرة إلى فرنسا، خاصة سكان منطقة القبائل، فاكشف هؤلاء الريفيون العمل السياسي في فرنسا، فشكّلوا هناك تنظيماً سياسياً سمّوه «نجم شمال أفريقيا» عام ١٩٢٦. وأعطوا لتنظيمهم صبغة ريفية، فكان راديكالياً وثورياً في طروحاته، فأعاد من جديد إحياء فكرة المقاومة المسلحة، كما كانت سائدة في القرن التاسع عشر،

(١٠) مصطفى لشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٢).

كأسلوب لتحرير البلاد، أو ما سُمّي بالعنف الثوري<sup>(١١)</sup>. وقد حَلَّت السلطات الفرنسية تنظيم «نجم شمال أفريقيا» عدة مرات، قبل أن ينتقل إلى الجزائر، ويحمل تسمية «حزب الشعب الجزائري» عام ١٩٣٧، ثم «الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية» عام ١٩٤٦. وقد انتشر هذا التنظيم بقوة في الأرياف، وفي صفوف سكان المدن ذوي الأصول الريفية.

لقد عرفت هذه الفترة صراعاً بين هذا التنظيم الريفي الراديكالي والتنظيمات السياسية المدنية الأخرى، فكان الأول يدعو إلى العنف الثوري كحل لتحرير البلاد، وقد وضعه هذا الطرح في موقف المواجهة، ليس فقط مع النظام الاستعماري، بل أيضاً مع التنظيمات السياسية المدنية التي كانت تدعو إلى حلّ سياسي مرحلي، رافضة أساليب العنف، ومنذّة بهذا التنظيم الريفي الثوري. وقد أطلق على هذه التشكيلات المدنية تسمية الإصلاحية السياسية، وتتمثل في كل من جماعة فرحات عباس الذي أسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عام ١٩٤٧، والحزب الشيوعي الجزائري، وكذلك جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس، ثم الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، وكانت حليفة لفرحات عباس على الصعيد السياسي، ومعادية للتنظيم الراديكالي الريفي الذي يرأسه مصالي الحاج.

يمكن لنا القول إن هذا الصراع هو صراع بين عسكريين ريفيين يؤمنون بالحل العسكري، وسياسيين مدنيين يؤمنون بالحل السياسي، لكن هذا الصراع بين الطرفين امتد إلى داخل تنظيم «الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية» نفسه، بعدما انضم إليه بعد الحرب العالمية الثانية بعض المدنيين أو الريفيين الذين تخرّجوا في المدارس الفرنسية وتأثروا بها، وأصبحوا يسيطرون على اللجنة المركزية للحزب، فدخلوا في صراع مع مصالي الحاج، رئيس الحزب، الذي كان مدعوماً بقاعدة الحزب الريفية. وكاد أن يتفتت هذا التنظيم الاستقلالي، لولا تدخل عناصر المنظمة الخاصة، التي هي عبارة عن تنظيم شبه عسكري تابع لـ «الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية»، وكانت مهمته التحضير للعمل المسلح من أجل تحرير الجزائر. فأخذت عناصر هذه المنظمة مبادرة الشروع في العمل المسلح، وإجبار الطرفين المتصارعين، أي المركزيين والمصاليين، على الالتحاق بالعمل المسلح، وبذلك اندلعت الثورة المسلحة في ليلة الأول من تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٥٤<sup>(١٢)</sup>.

وهكذا سيطر هؤلاء العسكريون على زمام الثورة المسلحة، كما كان لهم الفضل في إنقاذ الحركة الاستقلالية من المأزق التي أوصلها إليه هؤلاء السياسيون داخل الحركة. هذا

(١١) عبد الحميد زوزو، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين، ١٩١٩ - ١٩٣٩ (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٤)، ص ١١ - ٧٦، Jacques Simon, *L'Immigration Algérienne en France-des origines à l'indépendance* (Paris: Méditerranée, 2000), pp. 39-106.

(١٢) Harbi, *Le F.L.N. mirage et réalité: Des Origines a la prise du pouvoir, 1945-1962*, pp. 93-129.



دون أن ننسى الإشارة إلى أن هؤلاء العسكريين المتمثلين في أعضاء المنظمة الخاصة كانوا ينظرون بعين الريبة والشك، إن لم نقل الاحتقار، إلى هؤلاء السياسيين الذين كانوا يتصارعون من أجل المكاسب التي سيجنونها من الفوز في الانتخابات التي كانت تنظمها الإدارة الاستعمارية. ولم ينس هؤلاء العسكريون الريفيون كيف تخلى عنهم هؤلاء السياسيون عند اكتشاف السلطات الاستعمارية للمنظمة الخاصة عام ١٩٥٠<sup>(١٣)</sup>، ويجرنا هذا كله إلى تناول العلاقة بين الطرفين أثناء الثورة المسلحة.

## ٢ - العلاقة بين العسكري والسياسي أثناء الثورة المسلحة

لم يكن في بدايات الثورة المسلحة أي تمييز بين العسكري والسياسي، فكان القادة، عسكريين وسياسيين، في الوقت نفسه. وبدأت المسألة تطرح بعد مؤتمر الصومام عام ١٩٥٦، عندما وضع مبدأ أولوية السياسي على العسكري، بالإضافة إلى مبدأ أولوية الداخل على الخارج. ويبدو أن عبان رمضان، صاحب هذه المبادئ، لم يكن يستهدف إبعاد العسكريين عن القرار، بل كان هدفه هو إعطاء صبغة سياسية للثورة، انطلاقاً من فكرة كلاوزفيتز أن الحرب هدفها سياسي. ولهذا السبب، لم يعارض القادة العسكريون الذين حضروا المؤتمر هذا المبدأ، وحتى عبان رمضان ذاته كان عسكرياً وسياسياً في الوقت نفسه.

ونعتقد أن بعض القراءات التي أعطيت في ما بعد لقرارات مؤتمر الصومام متجنية وغير بريئة، لأن علينا أن نضع أمرين هامين عند العودة إلى هذه القرارات، وما أنجر حولها من خلافات: أولهما أن الخطاب الذي جاء في وثيقة الصومام كان موجهاً إلى الرأي العام العالمي، وبشكل أخص الرأي العام الفرنسي. أما ما أنجر عنه من انتقادات واتهامات باطلاة لعبان رمضان، خاصة من بن بله، فهو يتعلق أكثر بصراع حول السلطة بين الرجلين، وليس حول المبادئ، كما يدعي بن بله.

لكن ما أخذه العسكريون في ما بعد على عبان رمضان هو إدخاله عناصر من السياسيين الذين ينتمون إلى البرجوازية المدنية، الذين كانوا في صراع مع الحركة الاستقلالية ذات الطابع الريفي والثوري، ومنها بالأخص أعضاء المنظمة الخاصة. فعاد من جديد ذلك الصراع الذي كان موجوداً قبل اندلاع الثورة المسلحة، والذي سبق أن أشرنا إليه، وقمنا بتحليله، كما اختلط كل هذا بصراع حول السلطة والزعامة بين العناصر القوية داخل جبهة التحرير الوطنية وجيش التحرير الوطني، وكانت تنتمي إلى الحركة الاستقلالية الريفية والثورية. ويمكن أن نذكر ضمن هؤلاء عبان رمضان وأحمد بن بله، اللذين دخلا في صراع انتهى باختطاف طائفة الزعماء الأربعة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، وكان على متنها أحمد بن بله، ومحمد بوضياف، وحسين آيت أحمد، ومحمد خيدر، لينشب في ما بعد صراع آخر بين كل من عبان رمضان وكريم بلقاسم اللذين يتحدران من منطقة القبائل. لقد كان

Ahmed Mahsas, *Le Mouvement révolutionnaire en Algérie: De la guerre mondiale à 1954* (Alger: (١٣) Barakat, 1990), pp. 276-283.

الأول مدعوماً بمجموعة من السياسيين المدنيين، الذين أدخلهم إلى صفوف الثورة، بعد ما كان ينظر إليهم على أنهم كانوا ضد العمل الثوري المسلح قبل عام ١٩٥٤، وأنهم ما التحقوا بالثورة إلا لتحقيق مكاسب ومحو مواقفهم السياسية السابقة، دون أن ننسى الإشارة إلى مشاعر الشك والريبة التي أحاطت بهؤلاء منذ فترة طويلة. أما كريم بلقاسم، فكان وراءه لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، وهم الذين شكّلوا في ما بعد ما يعرف في تاريخ الثورة الجزائرية بـ «الباءات الثلاث»، بالإضافة إلى قادة عسكريين آخرين، كعمر أو عمران، ومحمود الشريف، اللذين كانا يؤاخذان عبان على إعطائه نفوذاً كبيراً لهؤلاء السياسيين المدنيين الذين لم يكونوا يؤمنون حتى باستقلال الجزائر - في نظر هؤلاء العسكريين - فكان هؤلاء العقلاء الخمسة وراء قرار التخلّص من عبان رمضان، ثم تصفيته غدرًا في المغرب الأقصى. وقد ظهر بعد ذلك صراع آخر بين الباءات الثلاث، أي كريم بلقاسم قائد جيش التحرير الوطني، وعبد الحفيظ بوصوف المسؤول عن الاتصالات العامة، وهي شبيهة بمخابرات الثورة، ولخضر بن طوبال الذي كان منصبه شبيهاً بمنصب وزير الداخلية. لكن المفارقة أن العلاقة بين هؤلاء الثلاثة كانت علاقة صراع حول السلطة، وفي الوقت نفسه كانوا يشكلون تحالفاً مقدساً ضد السياسيين الذين التحقوا بالثورة في ما بعد<sup>(١٤)</sup>.

إن هذا الصراع المتداخل بين الباءات الثلاث من جهة، وهؤلاء ومجموعة من السياسيين من جهة أخرى، أدخل الثورة في أزمت حادة بلغت أوجها في صيف ١٩٥٩، ولم يكن بمقدور هؤلاء إلا العودة إلى العسكريين لتحكيمهم في هذه الصراعات الحادة، وكأن قدر الجزائر منذ عام ١٩٥٣، هو اللجوء إلى الجيش للخروج من المأزق. فأعطى هذا اللجوء الأخير قوة للقادة العسكريين الممثلين في العقلاء العشرة الذين أصبح في أيديهم تعيين المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذي أعطى شرعية فقط للحكومة الجديدة التي تمّ تعيينها، فأصبح العسكريون في موقع أقوى، بحيث أصبحوا يتحكّمون في زمام الأمور كلها. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل كان من نتائج اجتماع العقلاء العشرة الذي دام أكثر من مئة يوم، هو تراجع قوة الباءات الثلاث، وبروز قوة جديدة تتمثل في قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بقيادة هوارى بومدين<sup>(١٥)</sup>. وقد دخلت هذه القيادة بدورها

Harbi, Ibid., pp. 193-199.

(١٤)

(١٥) هؤلاء العقلاء هم: الباءات الثلاث (كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف)، محمدي السعيد قائد أركان الشرق، هوارى بومدين (قائد أركان الغرب)، سليمان دهيليس (قائد الولاية الرابعة)، الحاج لخضر (قائد الولاية الأولى)، علي كاي (قائد الولاية الثانية)، السعيد يازوران (ممثل عن الولاية الثالثة بعد استشهاد عميروش)، لطفي (قائد الولاية الخامسة)، ونعتقد أن هؤلاء العقلاء منقسمون على ذاتهم على أساس جهوي، فنجد أربعة عقلاء من منطقة القبائل، وهم: كريم بلقاسم ومحمدي السعيد وسليمان دهيليس وسعيد يازوران، ومعهم الحاج لخضر المتحدر من منطقة الأوراس في مواجهة عقلاء يتحدرون من منطقة الشمال القسنطيني المجاورة لمنطقة القبائل، وهم هوارى بومدين وبوصوف وبين طوبال وعلي كاي إضافة إلى لطفي المتحدر من تلمسان في الغرب الجزائري، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٤١ - ٢٥٠، و: Gilbert Meynier, *Histoire Intérieure du F.L.N, 1954-1962* (Alger: Casbah éditions, 2003), pp. 359-366.

في صراع ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تشكّلت من سياسيين ومن الباءات الثلاث، فكان هدف قيادة الأركان هو إضعاف الباءات الثلاث، الذين كانوا يتحكمون في السياسيين، مما أدى إلى إضعاف أكبر لمجموعة السياسيين.

وعندما وضعت الحرب أوزارها، كانت قيادة أركان الجيش في موقع قوة بحكم سيطرتها على جيش الحدود المقدر بأكثر من ٢٣ ألف جندي كانوا بعيدين تماماً عن ساحة المعارك، ويمتلكون عتاداً أقوى، مقارنة بجيش الداخل الذي أنهكته الحرب مع الجيش الفرنسي<sup>(١٦)</sup>. لقد كانت الظروف كلها مهيأة لاستيلاء بومدين وجماعته في قيادة الأركان على السلطة، متسترين في بداية الأمر وراء أحد القادة التاريخيين للثورة، وهو أحمد بن بله.

لقد تركز بهذا الشكل نفوذ الجيش بعد استرجاع الجزائر استقلالها، وما دامت المجموعة التي استولت على السلطة لم تكن تحظى لا بشرعية شعبية ولا تاريخية ولا حتى ثورية، فإنه يمكن لنا القول إنها لم تطلق ولا رصاصاً واحدة في وجه الجيش الفرنسي، لأنها كانت متمركزة في الخارج، وتناور للاستيلاء على السلطة بعد استرجاع الاستقلال، ومن الطبيعي أن تستند إلى القوة للبقاء في الحكم، مما يؤدي حتماً إلى تزايد نفوذ الجيش، وبشكل أخص أجهزة الأمن.

لم يكتف هذا النظام الجديد بذلك، بل عمد إلى تشويه التاريخ بطمس تاريخ أبطال الثورة الحقيقيين، وركز في الوقت نفسه على فكرة أن الجيش هو الذي حرّر البلاد، بدون أي تمييز بين جيش الداخل الذي اكتوى بنار الحرب ودفع الثمن غالباً، وجيش الحدود الذي كانت قياداته تناور للاستفادة من تضحيات جيش الداخل. ولكي تعطى لقيادات هذا الجيش شرعية السلطة، رسّخ النظام في ذهن الجزائريين، عموماً، بأن هذا الجيش هو سليل جيش التحرير الوطني، وأنه حرر البلاد بالعمل المسلح، بدون أن يميّز بين الدور الكبير وتضحيات مجاهدي الداخل من أجل تحرير البلاد – الذين استبعدت أغليبيتهم وتعرض بعضهم للتكيد بعد استرجاع الاستقلال – وجيش الحدود الذي لم يعرف الكثير من أعضائه حرب التحرير في الداخل ومعاناتها، وأصبح يشكل النسبة الكبيرة جداً من الجيش الجزائري بقيادة بومدين في السنوات الأولى للاستقلال.

كما ركّز الإعلام والنظام التربوي في تدريس تاريخ الثورة على العمل المسلح، مع إهمال تام لأي دور للعمل السياسي والدبلوماسي وغيره، وقد وصل الأمر إلى درجة أن أي جزائري بسيط يجيب، عندما تسأله عن مفهوم أو معنى الثورة، بأنها العمل المسلح، فهو يعتبر أن تاريخ البلاد يبدأ من تاريخ بداية الثورة المسلحة. والهدف من ذلك كله هو إعطاء المؤسسة العسكرية الشرعية التاريخية والثورية، إن لم نقل القداسة، وهو ما سيؤدي في آخر المطاف إلى شعور الشعب بأنه يدين في وجوده لهذا الجيش الذي كان وراء تحرير

البلاد بدون تمييز بين جيش الحدود في الخارج ومجاهدي الداخل، فلا يحق للشعب أن يحاسبه، ما دام أنه يدين له بوجوده واستقلاله ورفاهيته، إن وجدت<sup>(١٧)</sup>.

كما أنه من الطبيعي أن يكون القرار في يد الجيش ما دام وراء النظام الجديد الذي تشكل غداة استرجاع الجزائر استقلالها، فهذا الأمر يحدث في كل الثورات. فالقوى التي تكون وراء الثورة هي التي تحتكر السلطة، ولا تنق في أية قوة أخرى، بل تتحول هذه القوى في أغلب الأحيان إلى وصية على البلاد، فلو كان علماء الدين مثلاً هم الذين كانوا وراء الثورة لاحتكروا السلطة، كما فعل آيات الله في إيران، على سبيل المثال لا الحصر.

لكن هذا الاحتكار للسلطة والتدخل في الحقل السياسي، كان كله في العقود الأولى للاستقلال، لكن كلما تقاعد ضباط الثورة، وصعد جيل الاستقلال إلى دفة قيادة المؤسسة العسكرية، تراجع دور الجيش في التدخل في الشؤون السياسية، كما سبق لنا أن أشرنا إلى ذلك من قبل.

تبين لنا، من خلال هذه الدراسة، أن الظروف التاريخية التي نشأت فيها الدولة الوطنية الجزائرية عام ١٩٦٢، هي التي أعطت لمؤسسة الجيش دوراً كبيراً في صناعة القرار السياسي الجزائري، ويعود ذلك إلى الدور الأساسي الذي أدته هذه المؤسسة في عملية تحرير الجزائر من الاحتلال الفرنسي. كما تبين لنا أيضاً أن هذا الدور الكبير للجيش لم يكن قدراً محتوماً على البلاد، بل ظهر هذا النفوذ في العقود الأولى للدولة الوطنية فقط، وبدأ في التراجع مع مرور الزمن، خاصة بعد تقاعد قادة الجيش الذين شاركوا في الثورة التحريرية المسلحة، سواء في الخارج أو في الداخل، وصعود جيل جديد من القادة العسكريين ينتمون إلى جيل الاستقلال إلى دفة قيادة المؤسسة العسكرية الجزائرية □

(١٧) يمكن العودة لفهم هذه الفكرة إلى ما أطلق عليه الفيلسوف الفرنسي مارسيل غوشييه (Marcel Gauchier) بـ «دين المعنى» في دراسته المعنونة بـ «سياسة الدين البدائي» والمنشورة في مجلة *Libre* الفرنسية، العدد ٢ (١٩٧٧).